



صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 12/30
للتنشر الفوري
26 مارس 2012

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2011 مع عُمان

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 22 فبراير 2012 مشاورات المادة الرابعة مع سلطنة عُمان على أساس انقضاء المدة دون اعتراض. ووفقا لإجراءات انقضاء المدة في الصندوق يستكمل المجلس التنفيذي مشاورات المادة الرابعة دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.¹

خلفية

حقق الاقتصاد العُماني انتعاشا قويا منذ عام 2009 واستمر النمو بوتيرة متسارعة على مدار العام الماضي. وتشير التقديرات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 5.5% في عام 2011، صعودا من 4% في 2010 و1.1% في 2009، مدفوعا بزيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع أسعار النفط. ومع ارتفاع الإيرادات النفطية وبرغم حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي تقدر نسبتها بنحو 16%، تشير التقديرات إلى أن فائض المالية العامة والفائض الخارجي زادا بنحو 4 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي وصولا إلى 9.8% و 12.7%، على التوالي، من إجمالي الناتج المحلي في 2011. وظلت ضغوط الأسعار معتدلة، مع ثبات تضخم مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل سنوي بلغ نحو 4% خلال عام 2011.

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو.

وظل الاقتصاد إلى حد كبير بمنأى عن تأثير الاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية الدولية. فالبنوك العُمانية تتمتع بمستوى جيد من الرسمة ولا يعدو انكشافها لمنطقة اليورو أن يكون محدودا. وقد أدى ذلك، إلى جانب وجود هيكل للصادرات تهيمن عليه الصادرات النفطية وموجه بالدرجة الأولى نحو الاقتصادات سريعة النمو في آسيا، إلى الحد من تأثير أزمة الديون الأوروبية. ورغم تراجع سوق الأوراق المالية المحلية بنسبة 16% في عام 2011، فقد ظل نشاط القطاع الحقيقي دونما اضطراب في الأساس واستمر نمو الائتمان المصرفي بوتيرة متسارعة.

وبرزت مسألة البطالة بين العُمانيين كمسألة ملحة. واستجابةً للشواغل الاجتماعية، قامت الحكومة منذ مطلع 2011 بزيادة عدد الوظائف في القطاع العام، ورفع الحد الأدنى لأجور العُمانيين العاملين في القطاع الخاص، واستحداث منحة جديدة للعاطلين لحين إيجاد عمل، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي إلى الضعف تقريبا.

تقييم المجلس التنفيذي

في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام 2011 مع سلطنة عُمان، صادق المديرون التنفيذيون على تقييم الخبراء على النحو التالي:

تتسم آفاق النمو على المدى المتوسط بالإيجابية بوجه عام، إلا أن الاقتصاد لا يزال معرضاً بشدة لمخاطر تطورات أسعار النفط وتمثل استمرارية أوضاع المالية العامة تحدياً متزايداً. وفي حين لا يُتوقع أن تستمر زيادة الإنتاج النفطي مثلما حدث في السنوات الأخيرة، فمن المتوقع أن يعزز برنامج الاستثمار العام الكبير الجاري تنفيذه من استمرار النمو القوي في الاقتصاد غير النفطي. غير أنه ما لم تستمر زيادات أسعار النفط، يتوقع أن يتلاشى الفائض الكبير حالياً في المالية العامة في غضون خمس سنوات. ومن شأن انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة أن تستتبعه حالات عجز كبير يمكن في نهاية المطاف أن تفرض تخفيضات في الإنفاق الحكومي وتؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في النمو الاقتصادي.

ولضمان استمرارية أوضاع المالية العامة ينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة على عدد من الجبهات. فسوف يتعين خفض وتيرة زيادات الإنفاق الحكومي في الآونة الأخيرة. وينبغي العمل على تطبيق الضريبة على القيمة المضافة والمدرجة منذ فترة طويلة على جدول الأعمال. وإضافة إلى ذلك، فإن الدعم الضمني الكبير على الوقود له آثار تشويهية، ويتعذر بصورة متزايدة تحمل تكلفته، وينبغي خفضه. ونظراً لحالة الاقتصاد القوية، فإن الوقت ملائم للمضي قدماً في تنفيذ تلك التدابير. وعلاوة على ذلك، من شأن عمليات الموازنة المعززة أن تسهم في توفير قيمة أكبر للنقود، كما يمكن أن تؤدي التحويلات النقدية الموجهة للمستحقين إلى موازنة أي تأثيرات اجتماعية سلبية قد تنجم عن ضبط أوضاع المالية العامة. وتجدر الإشارة إلى أن البدء الآن في تصحيح أوضاع المالية العامة من شأنه الحد من مخاطر الاضطراب لاحقاً إلى القيام بعمليات تصحيح أكبر وأكثر إرباكاً في حالة تكون فيها القيود المالية أكثر حدة.

ومن شأن صياغة الميزانية الحكومية في إطار متوسط الأجل أن تسهم أيضا في تحقيق الاستقرار. كذلك، فإن تحديث الخطط الخمسية بانتظام وربطها بصورة أوثق بالموازنات السنوية يمكن أن يحد من تقلبات الإنفاق وارتباطه الكبير بالتحركات قصيرة الأجل في أسعار النفط. ومن الممكن تيسير هذه العملية عن طريق إنشاء وحدة تختص بالسياسات المالية الكلية في وزارة المالية. وعلاوة على ذلك، من شأن وضع قاعدة مالية تستهدف استمرارية المالية العامة في الأجل البعيد أن تساعد على توفير ركيزة لاستقرار سياسة المالية العامة.

وعلى المدى الأبعد، يعتمد الاقتصاد على زيادة التوجه نحو تنويع النشاط الاقتصادي. فاحتياجات السلطنة من الهيدروكربون محدودة وسيتمتع إيجاد وسائل بديلة للدخل. وثمة مجال لتحسين بيئة العمل لتشجيع الاستثمار الخاص خارج القطاع النفطي. ولا ينبغي أن تكون زيادة الصادرات غير النفطية في السنوات الأخيرة مفضية إلى خلق حالة من التهاون. فصناعات الصادرات الجديدة هي في معظمها كثيفة الاستخدام للطاقة وتعتمد بدرجة كبيرة حتى الآن على الحصول على الوقود بأسعار أقل بكثير من أسعار السوق العالمية. وعليه، لم يسهم ظهور هذه الصناعات الجديدة كثيرا في الحد من اعتماد الاقتصاد على الهيدروكربونات.

ويرتبط إيجاد حلول فعالة لمشكلة ارتفاع معدل البطالة بين العُمانيين بالتقدم المحرز في مجال تنويع النشاط الاقتصادي. فلا قطاع الهيدروكربونات ولا الصناعات الجديدة كثيفة الاستخدام للطاقة توفر الكثير من فرص العمل. ولتلبية الحاجة إلى المزيد من فرص العمل مرتفعة الأجر للعُمانيين خارج القطاع العام، سيتعين تعزيز إنشاء فرص العمل في جهات القطاع الخاص الأقل كثافة في استخدام رأس المال والأكثر كثافة في استخدام المعرفة. ويعتمد ذلك على التقدم المحرز في التعليم والتدريب لضمان تزويد العمالة بالمهارات اللازمة. غير أنه يعتمد أيضا على حل الفروق الكبيرة في الأجور والمزايا بين القطاعين العام والخاص، وبين العُمانيين والوافدين. وبدلا من إجراء عمليات خفض مباشرة في تعويضات موظفي القطاع العام، يمكن النظر في إمكانية رفع رسوم تأشيرات العمل أو استحداث دعم مؤقت على الوظائف للعُمانيين في القطاع الخاص باعتبارهما وسيلتين لتضييق فجوة الأجور وتوفير الحوافز الصحيحة.

ويمثل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي شرطا أساسيا لاستمرار النمو الاقتصادي. وسوف تكون سياسة المالية العامة عنصرا أساسيا لتجنب الضغوط التضخمية المحتملة، وإن كان يتعين على البنك المركزي العُماني مواصلة امتصاص السيولة الزائدة على أساس استباقي وأن يظل على استعداد لتطبيق تدابير السلامة الاحترازية الكلية إذا بدأ نمو الائتمان يفضي إلى ارتفاع معدل التضخم، كما ينبغي تجنب المحاولات المباشرة للسيطرة على الأسعار السوقية. ومن شأن انتظام الحكومة في إصدار سندات الدين بأجال استحقاق مختلفة ورسم منحى للعائد أن ييسر إدارة السيولة، ويساعد الشركات على تنويع مصادرها التمويلية، وحفز تطور الأسواق المالية. وفي حالة عدم قيام الحكومة بالتوسع في إصدار الأوراق المالية الحكومية، يمكن أن يقوم البنك المركزي العُماني بتوسيع نطاق آجال استحقاق شهادات الإيداع التي يصدرها.

ولا يزال نظام سعر الصرف الرهن مناسباً. وقد أفادت عُمان كثيرا من ربط عملتها بالدولار الأمريكي مما أدى إلى توفير ركيزة نقدية قوية وموثوقة، وهو مناسب جدا لطابع الاقتصاد المعتمد على النفط. وعلاوة على ذلك، تشير تقديرات الخبراء إلى أن سعر الصرف يتمشى مع الأساسيات الاقتصادية. ومع ذلك، مع المضي في تنويع النشاط الاقتصادي، سيكون من

المهم تطوير النظام المالي وتعزيز آلية انتقال الآثار النقدية للتأهب لإمكانية التحول نحو زيادة مرونة سعر الصرف على المدى البعيد.

وتتمتع الإحصاءات العُمانية بمستوى إيجابي من حيث نطاق تغطيتها وجودتها، مستوى مقارنة بإحصاءات البلدان الأخرى في المنطقة، لكن لا يزال هناك مجال لإدخال التحسينات. ومن المجالات ذات الأولوية في هذا الشأن تعزيز إحصاءات سوق العمل، وتحسين تبويب الموازنة وإبلاغ بياناتها، وتحسين درجة حداثة البيانات ونشرها.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

عمان: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، 2011-2007

تقديرات	أولية	2009	2008	2007	
					الناتج والأسعار
					(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
71.9	57.8	46.9	60.6	41.9	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
5.5	4.0	1.1	12.9	5.3	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
3.8	5.5	4.9	6.8	4.6-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للهيدروكربونات /1
6.4	3.2	0.8-	16.1	11.6	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لغير الهيدروكربونات
4.1	3.3	3.5	12.6	5.9	أسعار المستهلكين (متوسط)
					مالية الحكومة المركزية
					(% من إجمالي الناتج المحلي)
41.9	39.9	39.2	46.4	47.5	الإيرادات والمنح
37.3	33.9	31.2	40.5	37.3	الهيدروكربون
4.6	6.0	7.9	5.8	10.2	غير الهيدروكربون والمنح
32.1	34.4	39.5	29.5	36.5	النفقات
9.8	5.6	0.3-	16.9	11.1	الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض)
					القطاع النقدي
					(التغير السنوي %)
11.3	6.2	5.0	44.5	36.8	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
14.5	11.3	4.7	23.1	37.2	النقود بمعناها الواسع
					القطاع الخارجي
					(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
45.4	36.6	27.7	37.7	24.7	صادرات السلع
31.4	25.2	18.1	28.7	18.7	النفط والغاز
22.3	17.9	16.1	20.7	14.3	واردات السلع
12.7	8.8	1.3-	8.3	5.9	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
13.7	13.1	12.2	11.4	9.5	إجمالي احتياطات البنك المركزي
5.0	5.3	6.0	6.4	4.3	بشهور من واردات السنة التالية من السلع والخدمات
103.5	102.2	110.3	101.0	97.8	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2000 = 100)

المصادر: السلطات العُمانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي
1/ يتضمن النفط الخام، والتكرير، والغاز الطبيعي، وإنتاج الغاز الطبيعي المسال.